وقد شهدت معظم الدول العربية ارتفاعا في صادراتها البينية عام 2003 (باستثناء الأردن، تونس، سوريا والمغرب)، ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات البينية إلى الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني في ضوء زيادة انفتاح الأنظمة التجارية العربية على بعضها بدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) عامها السادس حيث خفضت الدول الأعضاء في منطقة جافتا التعريفة الجمركية على الواردات العربية بنسبة 80% في مطلع العام.

جاءت السعودية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها من **إجمالي الصادرات العربية البينية** حوالي 10.2 مليار دولار بما نسبته 40.7% من إجمالي الصادرات البينية عام 2003، تليها الإمارات (حوالي 3.6 مليار دولار وما نسبته 14.5%)، سلطنة عمان (حوالي 1.6 مليار دولار وما نسبته 6.6%)، العراق (حوالي 1.2 مليار دولار وما نسبته 4.6%)، وسوريا (حوالي 1.1 مليار دولار وما نسبته 4.5%) والأردن (حوالي مليار دولار وما نسبته 3.9%) وتشكل الدول الست هذه نحو 75% من إجمالي الصادرات العربية البينية.

ويلاحظ أن **الصادرات العربية البينية** قد سجلت تطورا ملحوظا خلال الفترة 1997 – 2003 إذ بلغت قيمتها حوالي 25 مليار دولار عام 2003 مقابل 16 مليار دولار عام 1997، بتأثير ارتفاع قيمة الصادرات البينية في كل من السعودية من 6.5 مليار دولار عام 1997 إلى 10.2 مليار دولار عام 2003، الإمـــارات (من 1.9 مليـار دولار إلى 3.6 مليار دولار)، الجزائر (من 0.23 مليار دولار إلى 0.6 مليار دولار)، سلطنة عمان (من 0.98 مليار دولار إلى 1.6 مليار دولار) وقطر (من 0.33 مليار دولار إلى 0.85 مليار دولار) . (أنظر الملحق: جدول ر قم 18)

فيما يتعلق **باتجاه الصادرات العربية البينية** فإن السعودية صدرت ما نسبته 25.7% من صادراتها البينية إلى الإمارات وحوالي 21% إلى البحرين، وصدرت الإمارات حوالي 43% من صادراتها البينية إلى سلطنة عمان، وصدرت سلطـــنة عـــمان حـــوالي 33% من صادراتها البينية إلى اليمن، وصدر العراق حوالي 61.3% من صادراته البينية إلى الأردن، وصدرت سوريا حوالي 31.3% من صادراتها إلى السعودية في حين أن حوالي 15.8% من الصادرات الأردنية اتجهت إلى السعودية.

وفيما يتعلق **بالتركيبة السلعية** للتجارة العربية البينية عام 2003 احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى، تلاه قطاعات الأغذية والمشروبات والمواد الكيماوية والمصنوعات وأخيرا قطاع المعدات والآلات، على التوالي، ويوضح الجدول التالي التركيبة السلعية للصادرات والواردات العربية البينية.

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية عام 2003

القطاع	الصادرات %	الواردات %
المواد الخام والوقود المعدني	52.2	42.7
الأغذية والمشروبات	18.2	18.7
المواد الكيماوية	16.2	17.6
المصنوعات	7.9	13.4
المعدات والآلات	5.5	7.6
الإجمالي	%100	%100

4.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2004

كعادتها سنويا، أصدرت **منظمة التجارة العالمية** قوائم أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع والخدمات لعام 2004 شكلت تجارتها الخارجية بالمتوسط 85.2% من إجمالي حركة التجارة العالمية التي بلغت 11.2 تريليون دولار، توزعت إلى نحو 9.1 تريليون دولار في تجارة السلع ونحو 2.1 تريليون دولار في تجارة الخدمات، بما نسبته 27.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2004.

وقد احتلت ألمانيا المركز الأول كأكبر دولة مصدرة في العالم بحصة 10% تليها الولايات المتحدة الأمريكية (9.0%) والصين (6.5%) واليابان (6.2%). وشملت قائمة **أكبر 30 دولة مصدرة في تجارة السلع** في العالم **دولتين عربيتين** هما السعودية التي تقدمت من المرتبة (23) وحصة 1.2% في عام 2003 إلى المرتبة (20) وحصة 1.3% من الصادرات السلعية على صعيد العالم لعام 2004، والإمارات التي تقدمت من المرتبة (30) وحصة 0.8% في عام 2003 إلى المرتبة (28) وحصة 0.9% لعام 2004. ولجهة **قائمة أكبر 30 دولة مستوردة للسلع** فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بحصة 16.1% تليها ألمانيا (7.6%) والصين (5.9%). **ولم تشمل القائمة أية دولة عربية.**

أما في قائمة اكبر 30 دولة في **صادرات الخدمات** فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بحصة (15.2%)، تليها المملكة المتحدة (8.1%) وألمانيا (6.0%) وفرنسا (5.2%). ولم تشمل القائمة أية دولة عربية. وبالنسبة لقائمة أكبر 30 دولة **مستوردة للخدمات** فقد جاءت أيضا الولايات المتحدة في المرتبة الأولى وحصة(12.4%) تليها ألمانيا (9.2%) والمملكة المتحـدة (6.5%). ولم تشمل القائمة أية دولة عربية.

(أنظر الملحق: الجداول من رقم 19/أ إلى رقم 19/د)

5.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات 2004

بلغت قيمة التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية عام 2004 لمجموعة الدول العربية التي توافرت عنها البيانات (5 دول عربية) من الموقع الإحصائي **الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية** نحو 39.8 مليار دولار منها 25.2 مليار دولار صادرات و 14.6 مليار دولار واردات، وبما نسبته نحو 1% من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات التجارية البالغة نحو 4.2 تريليون دولار عام 2004.

وقد تصدرت مصر مجموعة الدول العربية الخمس إذ بلغت تجارتها الخارجية من الخدمات التجارية نحو 21.5 مليار دولار ونسبة 53.9% من حصة هذه المجموعة من الدول العربية (منها 14.1 مليار دولار صادرات و 7.4 مليار دولار واردات)، تليها المغرب بحصة بلغت 9.1 مليار دولار ونسبة 22.9% (منها 6.3 مليار دولار صادرات و2.8 مليار دولار واردات)، تونس بحصة بلغت 5.0 مليار دولار ونسبة 12.6% (منها 3.3 مليار دولار صادرات و1.7 مليار دولار واردات)، الأردن (نحو 3.2 مليار دولار ونسبة 8.0%) والسودان (نحو 1.01 مليار دولار ونسبة 2.6%).

أما في عام 2003 فوفق البيانات المتوافرة عن المصدر ذاته (12 دولة عربية) بلغت حصة الدول العربية في تجارة الخدمات التجارية نحو 64.6 مليار دولار (منها 31.8 مليار دولار صادرات و 32.89 مليار دولار واردات) بما نسبته 1.8% من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات التجارية التي بلغت 3.6 تريليون دولار للعام.

واحتلت مصر أيضا المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية الاثنتي عشرة في تجارة الخدمات التجارية بحصة بلغت 16.8 مليار دولار ونسبة 26% عام 2003 (منها 10.8 مليار دولار صادرات و 6.0 مليار دولار واردات)، تليها السعودية بحصة بلغت 13.7 مليار دولار ونسبة 21.2% (منها 5.7 مليار دولار صادرات و7.9 مليار دولار واردات) والمغرب بحصة بلغت 7.5 مليار دولار ونسبة 11.6% (منها 5.1 مليار دولار صادرات و 2.4 مليار دولار واردات). وتراوحت حصص بقية الدول التسع الأخرى من 10.9% إلى 1.3%.
(انظر الملحق: جدول رقم 20)

وقد شهد العام عقد **المؤتمر الأول لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في بيروت** بتنظيم من مركز التجارة العالمي (فرع بيروت) في أكتوبر 2004 بالتعاون مع شركة استثمارية كويتية. وتناول المؤتمر بالبحث **تأثير تحرير تجارة الخدمات على التنمية الاقتصادية والبشرية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتجربة الاتحاد الأوروبي ومسودة الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، تحرير تجارة الخدمات في قطاعات النقل والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتامين والمصارف والخدمات المالية.** وخرج المؤتمر بعدة توصيات منها دعم المنظمة العربية للسياحة وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي العربي البيني والعمل على إزالة الحواجز التي تعيق التجارة البينية في الخدمات والتوجه لتحرير قطاع النقل بشكل كامل لأهميته كوسيط لحركة التجارة والدعوة لزيادة الاستثمارات العربية البينية في

الخدمات العامة (صحة وتعليم) والبنية التحتية والنظر بإقامة وحدة لمتابعة قضايا منظمة التجارة العالمية في كافة النقابات والتجمعات المهنية وتبسيط مفاهيم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لمجتمع الأعمال العربي فيما يتعلق بأعمالهم لتجاوز التعقيدات القانونية في التطبيق الفعلي وتوفير البيانات والإحصاءات الخاصة بتجارة الخدمات والاهتمام **بتطوير إحصاءات تجارة الخدمات من خلال اللجنة الدولية المكونة من الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ولجنة الأمم المتحدة للإحصاء.**

وكانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد أعدت خلال العام **الاتفاقية الإطارية العربية لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس العربية)** والتي حددت قواعد المفاوضات في تحرير تجارة الخدمات من خلال النص على الالتزامات العامة والالتزامات المحددة وشروط النفاذ والمعاملة الوطنية والوضع الحالي لجداول التزامات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (11 دولة). وقد عقدت **الجولة الأولى** لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في بيروت في أكتوبر 2004 بمشاركة 5 دول عربية (لبنان ومصر والأردن والإمارات وقطر)، وخطط لعقد الجولة الثانية في أغسطس 2005 في إطار عدد من جولات المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية تمهيدا للدخول في المنطقة الحرة العربية في تجارة الخدمات في 2006/1/1 والتي يفترض أن تستكمل بعد 10 سنوات من تاريخه. وقد اعتمدت هذه المفاوضات مبدئين "ذهبيين" سبق تبنيهما بين دول الاتحاد الأوروبي هما التوافق الأدنى وإجراءات التحكم بواسطة القطر الأم **Minimum Harmonization, and Home Country Controls** . وقد تبنى المفاوضون أسلوب اللائحة الايجابية الذي لا يحرر أي قطاع غير مدرج بل يبدأ بالقطاعات الأكثر جاهزية في القطر مثل الأسواق المالية والتأمين والمقاولات والخدمات الهندسية، مقابل أسلوب اللائحة السلبية الذي يعني فتح كافة القطاعات للتحرير ما عدا تلك المستثناة التي تحدد مسبقا. وقد أشير في هذه الجولات إلى أهمية دور القطاع الخاص في تسهيل سير هذه المفاوضات لتحقيق الأهداف المتوخاة.

وتشير دراسة حديثة (ديسمبر 2004) حول حقيقة الاستعانة بالمصادر الخارجية **Demystifying Outsourcing** عن **صندوق النقد الدولي** إلى أن تزايد تحرير تجارة الخدمات خاصة تجارة الاستعانة بالمصادر الخارجية **International Outsourcing** وضمنها خدمات قطاع الأعمال من قبل الشركات متعددة الجنسيات بفعل ثورة المعلومات والاتصالات جعلت عددا متزايدا من الخدمات قابلا للتبادل التجاري الدولي وبكلف تنافسية. ويعتبر أوضح مثال على ذلك تأسيس مراكز الاتصالات ومحطات خدمات المعلوماتية في الهند التي تعتبر الوجهة الأولى لمثل هذه الخدمات.

ومن جهة أخرى أشارت الدراسة إلى تضاعف نسبة واردات خدمات الأعمال التي تستند إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية في الولايات المتحدة وصولا إلى 0.4% عام 2003 من 0.2% عام 1993 و 0.1% عام 1983، أما بالنسبة للهند فقد ارتفعت نسبة واردات خدمات الأعمال إليها من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1983 إلى 2.5% عام 2003. وتصل نسبة تجارة الخدمات في قطاع الأعمال بالنسبة للناتج

المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية الصغيرة إلى 44.5 % (انجولا) و 21.3 % (مالي) و10.7 % (سنغافورة). وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مصدر صاف لخدمات الأعمال والتي تتوجه بنسبة 32 % للدول النامية فقط مما يعني أن جل تعاملاتها مع الدول المتقدمة الأخرى.

رابعا- التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد

شهد العام استمرار الدول العربية في تحسين البيئة التشريعية لاسيما لجهة إصدار القوانين التي تسهل من انسياب التجارة والاستثمارات من وإلى تلك الدول، وتخفف القيود التي تحد من ذلك. كما تم رصد الاهتمام المتزايد من جانب الدول العربية لمواكبة تطورات التجارة العالمية، والتقنيات المستخدمة فيها وذلك من خلال الحرص على إصدار التشريعات التي تعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها تنظيم التجارة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية، سعيا وراء إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار في تلك الدول تتوافر فيها كافة المعطيات وتنسجم مع التطورات العالمية من انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصاد.

1.4 التطورات المرتبطة بتحسين مجمل البيئة التشريعية

ففي مجال **حماية حقوق الملكية الفكرية**، أصدرت جمهورية مصر العربية القانون رقم (15) لسنة 2004 بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، من مهامها إيداع وقيد وتسجيل النسخ الأصلية لبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات التي تتقدم بها الجهات أو الأفراد الناشرون والطابعون والمنتجون للمحافظة على حقوق الملكية الفردية وغيرها من الحقوق، وفي سوريا تم البدء بتعديل قانون حماية الملكية الجديد وهو في مراحله الأخيرة، ، وفي السودان هناك 5 قوانين بخصوص المصنفات الأدبية والفنية والصحافة وحقوق المؤلف ورعاية المبدعين والحقوق المجاورة. كما صدر في دولة الكويت قرار مجلس الوزراء رقم 1006/1 بخصوص تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات، وأصدرت المملكة العربية السعودية نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدراسات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية. كما أصدرت المملكة المغربية مرسوم رقم 2 – 00 – 68 بتاريخ 7 يونيو 2004 لتنفيذ القانون رقم 17 – 97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية.

وعلى صعيد المستجدات التشريعية **لمحاربة غسل الأموال**، أصدرت الجمهورية التونسية أمرا يتعلق بتنظيم أعمال اللجنة التونسية للتحاليل المالية وطرق سيرها تطبيقا للقانون المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال الصادر في عام 2003. وكانت جمهورية السودان قد أصدرت في العام الماضي قانونا لمحاربة غسل الأموال.

ولجهة التشريعات الخاصة **بمحاربة الفساد** لم ترصد أية تطورات خلال العام ولكن شهد العام تزايد الاهتمام بإرساء مبادئ الشفافية. وكانت الجمهورية العربية السورية قد أصدرت في العام السابق المرسوم رقم (33) المؤرخ 2003/7/8 بشأن أحكام تهريب العملات والمعادن الثمينة.

ولجهة التشريعات الخاصة **بتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار** أصدرت الجمهورية التونسية مشروع قانون لتعديل قانون المنافسة في اتجاه مراجعة صلاحيات مجلس المنافسة بمنحه الاستقلالية المادية والمعنوية،

وأصدرت المملكة العربية السعودية نظام المنافسة المؤرخ 2004/6/22، كما أعدت جمهورية السودان مشروع قانون قيد الدراسة. وفي جمهورية مصر العربية قام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بوضع إطار عام للمنافسة الحرة. وفي المملكة الأردنية الهاشمية أقر قانون المنافسة رقم 33 لعام 2004 وأحكامه لتنظيم وضع المنافسة فيها.

ولجهة التشريعات الخاصة **بالمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني** أصدرت جمهورية مصر العربية القانون رقم (15) لسنة 2004 لتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، الذي أعطى التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية الحجية القانونية أمام المحاكم مثلها مثل الوثائق الورقية متى استوفت الشروط المنصوص عليها في القانون وفقا للضوابط الفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية، وفي السعودية تم إنشاء وتشغيل المركز الوطني للتصديق الرقمي بهدف وضع القواعد النظامية للتعاملات والتوقيعات الإلكترونية وتعزيز الثقة فيها وتعميق استخداماتها خاصة في مجال الدفع إلكتروني. كما أعدت جمهورية السودان مشروع قانون بشأن المعاملات الإلكترونية، وآخر للتجارة الإلكترونية كلاهما قيد الدراسة وفي ليبيا تم البدء بتطبيق المعاملات الالكترونية في المصارف التجارية حديثا، وفي اليمن مازال موضوع الحكومة الإلكترونية قيد الدراسة، وكان قد تم اعتماد التوقيع الإلكتروني في المعاملات المالية بين البنوك في كل من الأردن وتونس.

1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار

أما لجهة التشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى أقاليمها، وهي محور اهتمام هذا التقرير، فقد واصلت الدول العربية خلال العام جهودها في تطوير هذه التشريعات بإصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة.

وفي هذا الصدد قامت **جمهورية مصر العربية** بإصدار القانون رقم (141) لسنة 2004 بشأن تنمية المنشآت الصغيرة، كما أصدرت عدة تعديلات على مجموعة من القوانين المرتبطة بالاستثمار. حيث صدر في أبريل 2004 القانون رقم (13) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1997، وسوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992. كما صدر تعديل لقانون الجمارك، وقانون الضريبة العامة على المبيعات، والقانون رقم (143) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قوانين سوق رأس المال، الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، والتمويل العقاري، والقانون رقم (156) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قانون التجارة وقانون ضريبة الدمغة، كما صدر القانون رقم (161) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (147) لسنة 1984 بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والقانون رقم (162) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر عام 2003.

وفي المجال نفسه قامت **الجمهورية التونسية** في يوليو وديسمبر 2004 بتعديل قانون تشجيع الاستثمارات وقانون الشركات التجارية لتخفيض رأس المال المطلوب لتأسيس أنواع من الشركات.

وكانت رئاسة مجلس الوزراء في **الجمهورية العربية السورية** قد أصدرت خلال العام قرارات تتعلق بإحداث النافذة الواحدة في مكتب الاستثمار لتخفيف الإجراءات الروتينية للمستثمرين، وقراراً آخر بإلغاء شرط التصدير على المستثمرين لتسهيل جذب الاستثمارات الجديدة.

وفي مجال تشجيع الاستثمار أصدرت **المملكة العربية السعودية** في 2004/1/13 نظام الرهن التجاري لتنظيم عمليات الرهن التجاري وتنفيذه، وأصدرت نظام ضريبة الدخل في 2004/3/6، واللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس في 2004/8/30، ونظام الاستثمار التعديني في 2004/10/4.

وأصدرت **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** قانون المالية لسنة 2004 الذي تضمن العديد من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار مثل تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وتوسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

وقامت **جمهورية السودان** بتعديل قانون الجمارك وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية لتكون صفرية الجمارك، وتعديل الرسوم الجمركية على بعض المواد الخام ومدخلات الإنتاج لتصبح برسم وارد 3% فقط.

وأصدرت **المملكة المغربية** المرسوم رقم 2 – 00 – 847 بتاريخ 22 أكتوبر 2004 لتتميم المرسوم رقم 2 – 00 – 895 لتطبيق الفصل 17 من ميثاق الاستثمار وذلك لتمكين قطاع الغزل والنسيج من الاستفادة من مساهمة الدولة التي تصل إلى حدود 10%، كما صدر قانون المالية لسنة 2004 والذي يمكن الشركات التي تبيع المواد المصنعة لمصدرين مستقرين في مناطق التصدير من الاستفادة من الامتيازات نفسها التي يتمتع بها المصدرون في مجال الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل.

وكذلك أصدرت **الجمهورية اليمنية** قانون رقم 22 لسنة 2004 بتعديل القانون التجاري رقم 32 لسنة 1991، والقانون رقم 28 لسنة 2004 بتعديل القانون رقم 22 لسنة 1997 بشأن الشركات التجارية.

2.4 تطورات الاقتصاد الجديد

تعتبر تطورات الاقتصاد الجديد أحد مكونات المناخ المهمة والتي تلعب دورا إيجابيا على رأس عوامل الجذب الاستثماري للقطر. وقد واصلت الدول العربية جهودها المكثفة خلال العام لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتعميم استخدام تطبيقات أنظمة المعلومات والاتصالات، التي تشكل بمجملها أسس الاقتصاد

الجديد، في المعاملات الحكومية والمصرفية والخدمات التعليمية والصحية والسياحية والإعلامية والبحثية وخلافه.

1.2.4 الجهود القطرية

من واقع البيانات القطرية المتوافرة من 9 دول عربية، شهد هذا العام نشاطا متناميا في الجهود القطرية المبذولة في مجالات الاقتصاد الجديد، مع تحسن اداء المنطقة في سجل انتهاكات حقوق الملكية الفكرية بعد تفعيل تطبيق قوانين الملكية الفكرية وحقوق المؤلف مما سيحدث تغييرات إيجابية تعزز قدرة جذب الشركات العالمية المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. علماً بأن تطبيقات الملكية الفكرية تباينت بين الدول العربية حسب رؤية كل دولة وأهمية هذا الموضوع لاقتصادها الوطني.

ففيما يتعلق **بالحكومة الإلكترونية** لازال العمل جاريا لتنفيذ هذا المشروع على مراحل في **الأردن**، وفي **تونس** يتواصل برنامج تعميم الخدمات الإدارية عن بعد مع تركيز عدد من البوابات والمواقع الشبكية الحكومية، كما تم تمكين المستثمرين من القيام بإجراءات تكوين الشركات عن بعد عبر تصريح يعتمد الوسائل الإلكترونية، وفي **الجزائر** تم تشكيل لجنة إلكترونية، وإعداد مخطط عمل يتضمن عدة مشاريع، كما تم تشغيل بعض التطبيقات الجديدة وتنفيذ مشروع شبكة انترنت حكومية يتكون من 3 مراحل، وفي **السعودية** تدير لجنة عليا برنامج الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع لجنة توجيهية، وفي **سوريا** يتواصل العمل على مشروع بنك المعلومات الخاصة بوزارة الاقتصاد، وفي **مصر** أصبح بالإمكان تقديم عدة خدمات حكومية إلكترونية عبر الإنترنت، وتمت ميكنة مهام عدد من الوزارات والهيئات الحكومية، كما تم إنشاء شبكة اتصالات حكومية وربط الوزارات والهيئات، إلى جانب ذلك تم توقيع بروتوكول ميكنة أعمال الوحدات الحسابية، وفي **اليمن** مازال هذا المشروع قيد البحث والدراسة بهدف التنفيذ.

كما شهد العام مبادرات عدة في مجال **التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد**، ففي **الأردن** تم اعتماد التعليم عن بعد في سنوات سابقة وتواصل خلال العام إعداد مشروع دراسة التعليم الإلكتروني. وفي **تونس** تواصلت جهود توسيع مجالات الجامعة الافتراضية المحدثة والتي بدأت منذ عام 2003. أما في **مصر** فقد تم افتتاح أول مركز للتعليم الإلكتروني بالتعاون مع الجامعات المصرية وإحدى الجامعات العالمية، كما تم توقيع بروتوكول مع وزارة التربية بغرض محو أمية استخدام الحاسوب والإنترنت لخريجي الإعدادية، إضافة إلى ذلك تمت ميكنة 11 مدرسة في 4 محافظات وتم ربط 12 ألف مدرسة بخدمة الإنترنت المجانية كما تم إنشاء نموذج جديد (غير هادف للربح) للتعليم الإلكتروني.

وفيما يختص **بالتجارة الإلكترونية** فقد اتخذت **السعودية** إجراءات من شأنها تيسير التعاملات الإلكترونية التجارية محليا ودوليا وإزالة العوائق التي تعترضها، وكذلك **السودان** التي تنظر في تنظيم البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية.

إلى جانب ذلك هناك **مبادرات أخرى** أطلقت في **السعودية** تتمثل في مشروع النماذج الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية، ومبادرة "الحاسب الآلي المنزلي" بهدف المساهمة في تضيق الفجوة الرقمية وبدء التحول إلى المجتمع الرقمي وإضافة مليون مستخدم للحاسوب الشخصي في المملكة.

وفيما يختص **بالقمة العالمية لمجتمع المعلوماتية** فقد بدأت الاستعدادات في **تونس** للتحضير لعقد المرحلة الثانية من هذه القمة في نوفمبر 2005، وأبدت عددا من الدول العربية اهتماما بنتائج المرحلة الأولى من القمة التي عقدت في جنيف عام 2003، منها **اليمن**، **والسعودية** التي يتابع فيها هذا الملف وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، **وسوريا** التي استضافت المؤتمر التحضيري الذي تم عقده في دمشق وستشارك بالقمة العالمية عند عقدها في تونس، كما تتابع **مصر** تنظيم اجتماع فريق العمل العربي المكلف بالتحضير للقمة وتم كذلك تشكيل فريق عمل عربي لبلورة الإستراتجية العربية للاتصالات، وكان قد تم اختيار مصر ضمن مجموعة العمل التي تم تشكيلها لبحث مستقبل استراتيجيات الإنترنت في العالم، بناء على توصية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف.

وفي إطار **الأنشطة العديدة والمؤتمرات والمعارض** التي تم تنظيمها في المنطقة بخصوص الاقتصاد الجديد عقد "**منتدى الأردن للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** 2004". وتم خلاله إطلاق "**حاضنة الأعمال الإلكترونية**" في **الأردن** من قبل إحدى أكبر شركات الاتصالات الخاصة بهدف دعم ورعاية الشركات القابلة للنمو لتصبح شركات رائدة في مجالها، حيث توفر الحاضنة البيئة المثالية لنموها وتساعد في توفير رأس المال المخاطر. ومن ناحية أخرى تم خلال العام في الأردن توقيع اتفاقية لإنشاء مشروع **الدليل الإلكتروني** الذي سيتضمن عدداً من محركات البحث في موضوعات مختارة ويشتمل على قاعدة معلومات إلكترونية واسعة تغطي القوانين والتشريعات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية تفيد منها فئات عديدة في أوساط المحامين والمعاهد والجامعات ورجال الأعمال والباحثين وأصحاب المهن المساعدة.

كما تم **إصدار أول نظام برمجيات عربي للتعليم** عن بعد لأول مرة في **مصر** والذي طرح لأول مرة في معرض جايتكس في دبي، وقد تم التعاقد لشراء هذا النظام مع مركزين لتعليم القرآن الكريم في كل من **السعودية وقطر**. وفي السياق ذاته تم في مصر توقيع اتفاقية مع شركة صينية لإنشاء أول **مركز لشبكات اتصالات الكمبيوتر** بهدف تأهيل الكوادر البشرية على أحدث التقنيات لسد الحاجات المحلية والإقليمية وزيادة تصدير خدمات الاتصالات في المنطقة العربية.

وتبذل دول الخليج جهوداً كبيرة في كافة جوانب البنية الرقمية واستخداماتها مع تزايد الإقبال على المعاملات الإلكترونية متزامنة مع جهود مكثفة لمحو الأمية المعلوماتية، وقد طرحت خدمة "**البطاقة الذكية**"

في **البحرين** لإنجاز كافة المعاملات الحكومية وغير الحكومية لتصبح البحرين من أوائل الدول التي تتعامل بهذا النوع من البطاقات.

وتشير التوقعات التي أعلنت خلال العام أن سوق تكنولوجيا المعلومات في المنطقة العربية سيشهد نموا ضخما بحلول عام 2008 اذ قد يصل إلى نحو 13،4 مليار دولار أمريكي، من 6،9 مليار عام 2003، كما يتوقع أن يرتفع عدد مشتركي الهاتف النقال في الدول العربية إلى 71 مليون شخص بحلول عام 2009 من 27 مليون مشترك نهاية عام 2003، وأن يؤدي تحرير أسواق خدمات الاتصالات إلى نشوء قطاع من أكثر القطاعات تنافسية ونشاطا على مستوى العالم، كما ارتفع عدد مستخدمي الانترنت بشكل متواصل وبلغ في مصر لوحدها ما يزيد عن 6 مليون مستخدم نهاية 2004.
(أنظر الملحق: ملحق رقم 1)

2.2.4 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2003

تعكس بيانات **الاتحاد الدولي للاتصالات** وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 189 دولة في العالم منها 19 دولة عربية لعام 2003. ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات المرجع الأساسي للبيانات الخاصة برصد تطورات المجتمع الرقمي ومدى تجذرها.

فمن جهة **خطوط الهاتف الثابت** في الدول العربية بلغت بالمعدل 9.43 **خط لكل** 100 **نسمة** منخفضة عن المعدل العالمي (18.66خط لكل 100 نسمة)، باستثناء خمس دول عربية فوق المعدل العالمي تشمل الإمارات (28.11 خط لكل 100 نسمة) وقطر (26.12) والبحرين (26.76) والكويت (19.60) ولبنان (20.00)، وينخفض المعدل في خمس دول عربية دون 5 خطوط لكل 100 نسمة (المغرب واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا).

وفي **قطاع الهاتف النقال** بلغ معدل الدول العربية 13.25 **خط لكل** 100 **نسمة** منخفضا عن المعدل العالمي (22.92 خط لكل 100 نسمة)، باستثناء ثمان دول عربية فوق المعدل العالمي تشمل الإمارات (73.57 خط لكل 100 نسمة)، والبحرين (63.84) والكويت (57.16) وقطر (53.31) والسعودية (32.11) والمغرب (24.43) والأردن (24.19) ولبنان (23.43) وينخفض المعدل في خمس دول عربية دون 5 خطوط لكل 100 نسمة (الجزائر واليمن وجيبوتي وليبيا والسودان).

أما بالنسبة لعدد **مستخدمي الانترنت وانتشارها** في الدول العربية فقد بلغ 11.1 **مليون** شخص عام 2003 يمثلون ما نسبته 1.6% من إجمالي المستخدمين في العالم البالغ عددهم نحو 693 مليون شخص، وبنسبة انتشار بالمعدل 4.16% من إجمالي السكان في الدول العربية. وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية (3.0 مليون مستخدم، ونسبة انتشار 4.37% من السكان)، تليها السعودية (1.5 مليون مستخدم ونسبة انتشار 6.65% من السكان) والإمارات (1.11 مليون مستخدم ونسبة انتشار 27.47%) المغرب (1.0مليون

مستخدم ونسبة انتشار 3.31%). وتشهد الدول العربية الأخرى تباينا في عدد مستخدمي الانترنت ونسبة الانتشار إذ ينخفض عدد مستخدمي الانترنت حول 100 ألف شخص وما دون ذلك في ثلاث دول عربية (اليمن وموريتانيا وجيبوتي). كما تتدنى نسبة الدول العربية لجهة **عدد مزودي خدمة الانترنت** إلى 0.04% من الإجمالي العالمي.

وبالنسبة **لعدد أجهزة الحاسوب** في الدول العربية تمثل ما نسبته 1.52% من إجمالي أجهزة الحاسوب في العالم وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية (حوالي 3 ملايين جهاز حاسوب) تليها مصر (حوالي 2 مليون جهاز) وتتراوح باقي الدول العربية بين 600 ألف جهاز إلى 15 ألف جهاز.
(انظر الملحق: جدول رقم 21)

خامسا - الجهود الترويجية للاستثمار

1.5 الجهود القطرية

استنادا إلى واقع البيانات القطرية الواردة من 14 دولة عربية بشأن جهودها الترويجية خلال عام 2004، والتي ترصدها **المؤسسة** سنويا، شهد العام ارتفاعا كميا وتحسنا نوعيا ملحوظا في معظم الأنشطة الترويجية التي أنجزت لجهة تنظيم الفعاليات والمشاركة في أخرى، وإرسال البعثات واستقبال أخرى، وتطوير البيئة التشريعية والإجرائية أو تعديل القائم منها، وتأسيس المناطق الصناعية والحرة والخاصة أو تعديل القائم منها، ومجهودات أخرى كما يشير ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية **وفق المحاور الثمانية التالية**:

1.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة

بلغت **الفعاليات الترويجية التي نظمتها** 12 دولة عربية توافرت منها البيانات (212 فعالية) توزعت ما بين مؤتمرات وندوات ومنتديات وملتقيات ومهرجانات ودورات تدريبية وورش عمل ومعارض هدفت بمجملها إلى تحسين المناخ الاستثماري للقطر واستقطاب المستثمرين وترويج الفرص الاستثمارية الواعدة. وقد تصدرت الأردن هذا النشاط بارتفاع الفعاليات الترويجية التي نظمتها إلى (46 فعالية)، تلتها سوريا (35 فعالية)، ثم كل من البحرين (29 فعالية) والإمارات (27 فعالية) ومصر (22 فعالية).

2.1.5 مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة

بلغت **الفعاليات الترويجية التي شاركت** بها 12 دولة عربية توافرت منها البيانات، (93 فعالية) توزعت ما بين مؤتمرات ومنتديات وندوات ومعارض وملتقيات واجتماعات لجان مشتركة تم حضورها في خارج القطر سواء في دول عربية أخرى أو في دول أجنبية في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية واستراليا، هدفت المشاركات بشكل أساسي للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار وبحث سبل التعاون الثنائي ومناقشة التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول النامية وبحث برامج الإصلاح والخصخصة وقوانين الاستثمار. وقد تصدرت الإمارات هذا النشاط بالمشاركة في (24 فعالية)، تلتها سوريا (14 فعالية)، تلتها الكويت ومصر (10 فعاليات لكل منهما).

3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين

فيما يتعلق **بإرسال الوفود للخارج وتنظيم زيارات خارجية ترويجية** قام 52 وفدا رسميا من 10 دول عربية توافرت منها البيانات، بزيارات ترويجية إلى غيرها من الدول العربية والعديد من الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية وأمريكا الشمالية، هدفت بشكل عام للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار والترويج للاستثمار وجذب

المستثمر الأجنبي وتبيان أسس التعاون الاقتصادي والتقني. وقد تصدرت المغرب هذا النشاط اذ نظمت (14 زيارة) تلتها الأردن (9 زيارات) والإمارات وتونس (6 زيارات لكل منهما). أما فيما يتعلق **باستقبال الوفود الزائرة**، فقد استقبلت 6 دول عربية توافرت منها البيانات 58 وفدا رسميا زائرا من دول عربية وأوروبية وأمريكية شمالية وجنوبية وآسيوية وأفريقية، وتصدرت ليبيا هذا النشاط إذ استقبلت (16 وفدا) زائرا، تلتها الكويت (15 وفدا) ومصر (8 وفود). كما زار السودان حوالي ألف زائر للتعرف على فرص ومجالات الاستثمار وللإطلاع على مزايا قانون الاستثمار، فيما استقبلت المغرب وفدين لحضور فعاليتين تم تنظيمهما في الرباط والدار البيضاء، اهتمت الوفود الزائرة بشكل أساسي بالتعرف على الفرص الاستثمارية وبحث مشاكل المستثمرين وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والترويج للاستثمار.

4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار

تم خلال العام عرض 234 **فرصة ومشروعاً استثمارياً** من قبل 6 دول عربية توافرت منها البيانات، تصدرتها **ليبيا** بعرضها 63 فرصة استثمارية داخل وخارج القطر وعلى الانترنت من قبل كل من الهيئة العامة لتمليك الوحدات الاقتصادية وهيئة تشجيع الاستثمار، تلتها **الأردن** بعرض 50 فرصة استثمارية تنوعت بين مشاريع غذائية وصناعية وسياحية ومنتجات البحر الميت وتكنولوجيا المعلومات، ثم **تونس** التي قدمت 45 فرصة استثمارية عرضت خلال فعاليات اقتصادية وترويجية وبلغت تكلفتها أكثر من 1.4 مليار دينار تونسي، منها 41 مشروعا للخصخصة في قطاعات السياحة والفلاحة والاتصالات، ثم **مصر** التي عرضت 42 فرصة من قبل 7 جهات حكومية تشمل وزارات البترول (20 فرصة)، الصناعة (14 فرصة)، الإنتاج الحربي (3 فرص)، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (فرصتين)، البيئة والصحة (فرصة واحدة لكل منهما)، **واليمن** التي عرضت 34 فرصة في قطاعات الصناعة والإسكان والخدمات والزراعة والثروة السمكية والصحة والسياحة بتكلفة تجاوزت المليار دولار أمريكي. أما **السودان** فقد أعدت 700 مشروع مطروح للترويج في قطاعات زراعية وصناعية وخدمية تم تصميمها في كتيبات وأقراص مدمجة.

5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار

شهد العام **إصدار** 41 **قانونا أو تعديلا لقوانين قائمة** قامت بها 10 دولة عربية توافرت منها البيانات، هدفت بشكل أساسي إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تيسير الإجراءات والرقابة، تعديل قوانين التجارة والشركات التجارية وأحكام أسواق رأس المال، وتخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية وعلى بعض المواد الخام ومدخلات الإنتاج، والتوجه إلى فتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بتقليص القوائم السلبية ورفع حصة تملك المستثمر الأجنبي، وتنمية مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكافحة غسل الأموال. إضافة إلى أنه ما زال هناك العديد من القوانين موضع دراسة وبحث لتحديثها أو تفعيلها. أما على صعيد **التطورات المؤسسية والإجرائية** لتحسين مناخ الاستثمار فقد تم في **تونس** إطلاق عدد من البرامج التطويرية في مجالات الصناعة والسياحة، والبرنامج الثاني لتنمية الصادرات، وتم اعتماد

الوسائل الالكترونية لتمكين المستثمرين من تأسيس الشركات عن بعد. وفي **مصر** تم إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بموجب القانون 15 لسنة 2004، وإنشاء صالة التأسيس الالكتروني بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما تمت ميكنة عدد من الخدمات التابعة لبعض الوزارات الحكومية. وفي **الأردن** تم إنشاء النافذة الاستثمارية لدى مؤسسة تشجيع الاستثمار لغايات تسجيل وترخيص المشاريع في مكان واحد. وفي **سوريا** تم إنشاء لجنة النافذة الواحدة التي تضم الوزارات والجهات المعنية بالاستثمار، ومواصلة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بهدف إصلاح النظام المالي والنقدي والضريبي لتحفيز الاستثمار وزيادة موارد الخزينة. وفي **ليبيا** تم إنشاء وزارة للسياحة، وتم البدء بتطبيق نظام النافذة الواحدة لخدمة المستثمرين، وإطلاق مبادرات لتنمية الموارد البشرية والطبيعية والمالية. وفي **السعودية** تم اتخاذ إجراءات لحصر ومعالجة معوقات الاستثمار، وإعداد إستراتيجية متكاملة للهيئة العامة للاستثمار. وفي **اليمن** منحت الهيئة العامة للاستثمار صلاحيات كاملة فيما يتعلق بإجراءات تسجيل وتوسيع وتطوير المشروعات الاستثمارية في المحافظات، وصلاحيات أخرى بهدف تسهيل وتبسيط إجراءات المستثمرين وتوفير الوقت والجهد والحد من المركزية في اتخاذ القرار.

6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى

بلغت **الترتيبات المنفذة خلال** 2004 **حوالي** 78 **ترتيبا** جديدا ثنائيا ومتعدد الأطراف قامت بها 10 دول عربية توافرت منها البيانات، مع دول عربية أخرى وأوروبية وآسيوية وأمريكية شمالية، وتنوعت بين توقيع اتفاقيات تجارة حرة واتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار واتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي وعقد لجان مشتركة وتوقيع مذكرات تفاهم وتفعيل لترتيبات تم توقيعها سابقا، كما هدفت الترتيبات المنفذة إلى تبادل المعرفة والخبرات في مجالات عدة وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني المشترك وتشجيع الاستثمار المتبادل، وتحرير كامل لتجارة السلع والخدمات وتقديم ضمانات للاستثمار بين الدول الموقعة عليها.

7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة

وفيما يتعلق بتنفيذ **مناطق حرة ومناطق صناعية جديدة** شهد العام نشاطا كبيرا في هذا الاتجاه حيث تم اتخاذ قرارات بإنشاء 43 **منطقة حرة وصناعية** جديدة في 7 دول عربية توافرت منها البيانات منها 12 مدينة صناعية مخطط لإنشائها في **السعودية**، و14 منطقة حرة وصناعية قيد الإنشاء في **المغرب**. وفي **تونس** تم تنفيذ 8 مناطق صناعية جديدة توزعت على 7 ولايات تونسية، وفي اليمن هناك 3 مناطق صناعية قيد الإنشاء في ثلاث مناطق مختلفة من **اليمن**، وفي مصر تم تنفيذ منطقتين حرتين ومنطقة صناعية، وفي **الأردن** تم تنفيذ مدينة صناعية ومنطقة حرة، وفي **الجزائر** تم تأسيس مدينة صناعية جديدة. ويستهدف إنشاء هذه المناطق الحرة والمدن الصناعية الجديدة إلى توزيع المكاسب الاقتصادية والتنموية في أنحاء القطر، وزيادة حصته من الاستثمار الأجنبي، واستغلال المساحات لأغراض صناعية واستثمارية وتنشيط التبادل التجاري الخارجي وتعزيز النمو الاقتصادي بوجه عام.

8.1.5 مجهودات الترويج الأخرى

شملت **الجهود الترويجية الأخرى** حوالي 21 نشاطا ترويجيا قامت بها 5 دول عربية توافرت منها البيانات، واشتملت على تعزيز الترويج الالكتروني عبر المواقع الشبكية للهيئات والوزارات المعنية بالاستثمار (**مصر، تونس، سوريا، السودان**) وتحديث المواقع الشبكية (**اليمن**)، إصدار مواد ترويجية جديدة (دليل المستثمر في السودان، ودليل الاستثمار في اليمن)، تطوير وسائل عرض الفرص الاستثمارية المتاحة والتعريف بمزايا قوانين الاستثمار الجديدة المطبقة وبمجالات الاستثمار من خلال وضعها على أقراص مدمجة باللغتين العربية والإنجليزية (في السودان)، وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية (في تونس)، وتحديث مواد ترويجية أخرى سبق إصدارها (السودان) وتنظيم دورات تدريبية للكوادر الوطنية (سوريا)، ونشر مواد إعلامية في الصحف والمجلات المتخصصة أو من خلال إجراء لقاءات صحفية في صحف عربية وأجنبية (اليمن).

وقد ركزت بعض الدول العربية جهودها الترويجية على **القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية** فيها منها **الأردن** (صناعات أملاح البحر الميت والصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات)، **ومصر** (قطاعات البترول والصناعة وتكنولوجيا المعلومات)، **واليمن** (قطاعات الصناعة والإسكان والبنية التحتية والزراعة والثروة السمكية والصحة والسياحة). كما أنشأت 3 دول عربية **مجالس للتنافسية** (مصر، الأردن، المغرب) وأصدرت كل من مصر والأردن تقارير تنافسية قطرية.

كما حرصت الدول العربية على **تطوير نظم الإحصاءات والمعلومات** لديها للتوافق مع المعايير الدولية وان يكون هنالك مصدر واحد للمعلومات وإصدار المؤشرات الاقتصادية. وقد دخلت 6 دول عربية في "النظام المعمم لجمع ونشر البيانات" GDDS لصندوق النقد الدولي شملت الأردن والكويت ولبنان والسودان وسلطنة عمان وموريتانيا، بينما دخلت مؤخرا كل من مصر وتونس في "النظام الخاص لجمع ونشر البيانات" SDDS لصندوق النقد الدولي.

ومن جهة أخرى، تواصل 7 دول عربية (سلطنة عمان، البحرين، الأردن، السعودية، سوريا، لبنان، إضافة إلى الكويت) إقامة قواعد لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد وتنفيذ المسوحات اللازمة لذلك بالتعاون مع أطراف دولية (الإسكوا).

ويتطلب نجاح الجهود الترويجية لجذب الاستثمارات وجود **توجهات إيجابية** داخل القطر ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر وترى فوائده التنموية. وفي هذا السياق أشارت دراسة حديثة (يوليو 2004) حول "**التوجهات العامة والعولمة والمخاطر**" Popular Attitudes، Globalization، and Risk عن معهد الاقتصاد الدولي المعروف في واشنطن The Institute for International Economics إلى أن وجود توجهات

غير ايجابية في قطر ما ضد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود يؤثر سلبا في قدرة القطر على جذب هذه الاستثمارات والاحتفاظ بها، فيما تستقطب الدول التي تسود فيها توجهات ايجابية وغير ممانعة للاستثمار الأجنبي المباشر حصة اكبر، كما تسجل مستوى أفضل في التصنيف السيادي، وتعكس درجة مخاطرة أقل للمستثمر، كما تعبر عن قوة روح المبادرة والريادة في قطاع الأعمال لديها. وتفسر هذه العلاقة من خلال مدى تأثير الرأي العام بشكل مباشر أو غير مباشر في السياسات الاقتصادية والمحلية في القطر وكذلك تأثيرها في وضع الأمن الداخلي، إذ قد يتعرض المستثمر أو المسؤول في شركة أجنبية في قطر ما إلى المخاطر في حال تنامي المشاعر العدائية قد تصل إلى الإيذاء أو الخطف وأحيانا الاغتيال.

(أنظر الملحق: جدول رقم 22 ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2004 والملاحق 1/2-14/2 والملحق رقم 3).

2.5 الجهود الترويجية الإقليمية

على **الصعيد الإقليمي**، شهد عام 2004 استكمالا لعدد من المبادرات للنهوض بالجهود الإقليمية لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها مشروع (**بطاقة المستثمر العربي**) ، **الخريطة الاستثمارية العربية** على الموقع الشبكي وتأسيس عدد من الاتحادات النوعية، **لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية** وطرح مشروع مكتب عربي للترويج المشترك والحرص على تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل اكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهجا وتنظيما وأسلوبا وإدارة وإمكانات مادية وبشرية.

كما واصلت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** تقديم خدماتها لدعم جهود الترويج للاستثمار في الدول العربية من خلال إصداراتها المتخصصة (نشرة ضمان الاستثمار وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية) وتقديم المشورة الفنية لدولها الأعضاء وفق الطلب، ودعم تأهيل الكوادر الوطنية على تقنيات الترويج للاستثمار وتقديم الخدمة الاستشارية والعمل على توفير المادة العلمية الخاصة بالترويج للاستثمار باللغة العربية خلال العام المقبل من خلال المركز الالكتروني للترويج للاستثمار الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) على شبكة الانترنت ليكون في متناول الكوادر العربية العاملة في المؤسسات المعنية بالترويج للاستثمار، ومتابعة تنظيم مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب التي تعقد دوريا كل عامين وذلك بالتعاون مع كل من جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

يقوم **الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية** بالأمانة الفنية لهذه المؤتمرات منذ أن أطلق فكرتها عام 1982 في إطار دوره المحوري لتعزيز مساهمة القطاع الخاص العربي في دعم قضايا الاستثمار والتجارة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق البيئة الممكنة للاستثمار ودعم الجهود الترويجية للاستثمار بإصدار مطبوعات متخصصة وتنظيم فعاليات تصب في تحقيق هذه الأغراض.

وقامت **المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات** بالمشاركة في عدة فعاليات مختصة بالترويج وتأسيس وحدة مركزية للترويج للاستثمار لتقديم الدعم الفني وتنمية الموارد البشرية في دولها الأعضاء (35 دولة منها 16 دولة عربية).

كما يقوم **المعهد العربي للتخطيط** بتنظيم دورات متخصصة لتنمية الكوادر العربية في مجالات متعددة تتعلق بالتنمية الاقتصادية وتحليل التجارة الخارجية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد دراسات متخصصة في مجالات متعددة، وإصدار أول مؤشر إقليمي للتنافسية العربية، وتحليل وضع الدول العربية في مؤشر العولمة وآثاره على توزيع الإنفاق الاستهلاكي. وقد تم خلال عام 2004 تنظيم (39) برنامج تدريبي أسبوعي، و (6) برامج في مجال منح الدبلومات و (16) برنامج في مجال منح شهادات تخصصية، شملت عدة قضايا خاصة بالاستثمار والتجارة والإدارة الكلية للاقتصادات العربية وخلافه، وفي إطار برنامج الشهادات القطرية أفادت (4) دول عربية من (12) دورة تدريبية عقدت خلال العام بمعدل 3 دورات تدريبية في كل منها كما هو مبين في الجدول التالي:

التسلسل	برنامج الشهادة القطرية	القطر	الفترة الزمنية
1	التدفقات المالية الدولية	مصر	يناير 2004
2		لبنان	أكتوبر 2004
3	تنمية رواد الأعمال وإنشاء مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	سوريا	أبريل – مايو 2004
4	المنافسة وبيئة قطاع الأعمال	السودان	مايو 2004

وواصلت **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** العمل على تنمية الكوادر العربية في كافة مناحي المهارات الإدارية والمهنية، ومن بينها موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبه من خلال تنظيم 290 برنامجا تدريبيا وعدد من ورش العمل والمؤتمرات خاصة مؤتمر الاستثمار والتمويل الذي عقد في شرم الشيخ في ديسمبر 2004 والورشة المصاحبة حول دور المصارف العربية في الاستثمار والتمويل.

ويقوم **صندوق النقد العربي** من خلال معهد السياسات الاقتصادية بتقديم عدد من الدورات المتخصصة والورشات التدريبية في مجالات ترتبط بتعميق المعرفة بالتجارة العربية الخارجية والبينية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلات الاتجاهات والمكونات الاقتصادية وموازين المدفوعات، موجهة لفائدة وتأهيل الكوادر الوطنية في الدول العربية الأعضاء، وقد نظم خلال عام 2004 (10) دورات تدريبية و (3) ورش عمل تخص قضايا الاستثمار والتجارة.

3.5 الجهود الترويجية الدولية

أما على **الصعيد الدولي**، فقد تزايدت الخدمات التي تقدمها منظمات دولية متخصصة لدعم جهود الترويج للاستثمار، على رأسها **الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)**، **الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)**، **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)**، **والشبكة الاورومتوسطية لوكالات انعاش الاستثمار (انيما)**، **مكتب الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس)** **والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)** التابعان لمجموعة البنك الدولي **ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اوسيد)**. وتتعاون هذه المنظمات فيما بينها في إطار اللجنة الاستشارية لـ (وايبا) في تطوير صناعة الترويج للاستثمار وتقنياته وآلياته وفي تنظيم عدة أنشطة مشتركة منها ورشات تدريبية ومسوحات وبرامج دعم فني للدول النامية وبينها مجموعة الدول العربية. ونستعرض هنا مجالات الخدمات الفنية التي أفادت الدول العربية فيها من هذه المنظمات الدولية على التوالي.

1.3.5 الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) WAIPA

تشكل (وايبا) منبرا عالميا لتبادل الخبرة والتعريف بالممارسات الأفضل في صناعة الترويج للاستثمار وتتيح مجالا متسعا للتعاون والتنسيق والتدريب وتكوين شبكات العلاقات بين هيئات تشجيع الاستثمار ومع كل من الشركات الخاصة والمنظمات الدولية المعنية. ويمثل المؤتمر السنوي الحدث الأهم الذي يجمع كافة هيئات تشجيع الاستثمار في الدول النامية والناهضة، ومؤخرا تزايد اهتمام هيئات الدول المتقدمة بالانضمام إليها وإنشاء هيئات متخصصة بالترويج للاستثمار والدخول على قدم المساواة في حلبة المنافسة ليس فقط في تصدير الاستثمارات المباشرة بل أيضا في استقبالها من دول نامية وناهضة على حد سواء.

ارتفع **عدد الهيئات العربية** الأعضاء في الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) مع نهاية عام 2004، إذ بلغت 23 **هيئة عربية من 19 دولة عربية** (من أصل 173 هيئة عضوا من 145 دولة) بضمنها **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**.

(أنظر الملحق: رقم 4)

وقد قامت (وايبا) خلال العام بتنظيم عدد من الأنشطة والورشات التدريبية المتخصصة بتقنيات الترويج بالتعاون مع أطراف دولية أخرى وشركات استشارية عالمية، وفي هذا الإطار أفادت الدول العربية من العديد من الفعاليات التي نظمتها (وايبا) خاصة الآتي:

- الورشة الإقليمية حول خدمة ورعاية المستثمر في مايو 2004 في الجزائر العاصمة، الجزائر، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (اندي)، بمشاركة 20 شخصا من 6 دول عربية وإيران.

- الورشة الإقليمية حول تكوين وتطوير التجمعات الإنتاجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ديسمبر 2004 في البحرين، بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، ومشاركة 33 شخصا من 7 دول عربية وخبراء من شركة أوكو العالمية.
- في إطار برنامج "الجولة الدراسية" Study Tour شاركت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية مع 4 هيئات أخرى من جامايكا وكوستاريكا وأوغندا وايطاليا في استضافة 20 متدربا من 21 دولة افريقية وآسيوية منها دولتان عربيتان (جيبوتي واليمن) خلال الفترة مايو - يونيو 2004.
- شارك 13 مسؤلا من 9 دول عربية في الاجتماع التنفيذي لـ (وايبا) الذي عقد في يناير 2004 في جنيف من أصل 268 شخصا من 90 دولة وتم خلاله بحث أفضل الممارسات في أداء مهام هيئات تشجيع الاستثمار وتعميق استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور الهيئات في إصلاح البيئة الاستثمارية ككل. وعقد على هامشه الاجتماع المشترك عالي المستوى مع لجنة انكتاد للاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.
- شارك 17 مسئولا من 7 دول عربية في الاجتماع السنوي التاسع لـ (وايبا) الذي عقد في ساو باولو، البرازيل، في يونيو 2004، من أصل 300 شخص يمثلون 78 دولة وخبراء من مؤسسات دولية وإقليمية. وكان محور المؤتمر التنسيق بين السياسات الوطنية للترويج للاستثمار والمستجدات الدولية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. واستضافت هيئة دبي للتطوير والاستثمار حفل العشاء الرئيسي، بينما رعت اللجنة الملكية لمنطقة جبيل وينبع السعودية حلقات التواصل خلال استراحات المؤتمر.
- دخلت كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر و هيئة دبي للتطوير والاستثمار في عضوية لجنة التسيير الجديدة لـ (وايبا) التي تضم 15 عضوا (منهم الرئيس ونائبا الرئيس) وتم انتخاب الأعضاء الجدد خلال المؤتمر السنوي التاسع وتستمر مهامهم لمدة عامين 2005 - 2006. ويستند الترشيح والانتخاب إلى أساس تمثيل عادل للمناطق الجغرافية المختلفة وتعقد اللجنة اجتماعين سنويا للتباحث في القضايا ذات العلاقة بعملها.

2.3.5 الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) UNCTAD

واصلت سكرتارية الأمانة العامة **لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (انكتاد) ضمن إدارة الاستثمار والتكنولوجيا و تنمية المشاريع (DITE) تقديم الدعم والمشورة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد قواعد بياناته وتعزيز أنشطة الاستثمار والترويج والتنسيق مع (وايبا) التي ساهمت انكتاد في تأسيسها وتستضيفها في مقرها.

ويركز برنامج انكتاد على تقديم خدمات البحث والتحليل لسياسات الاستثمار والدعم الفني وبناء الإجماع والتوافق حول القضايا المرتبطة بذلك وقد أفادت خلال عام 2004 نحو 170 دولة نامية ودول اقتصادات متحولة من أصل 192 دولة تدخل في عضوية انكتاد من خدمات الدعم الفني، وضمنها 142 دولة أفادت

من أكثر من برنامج خلال العام. وقد مثل عام 2004 مرور 30 عاما على عمل الأمم المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر أولا من خلال لجنة ومركز الشركات متعددة الجنسيات (1974 - 1992) ثم بعد نقل صلاحيات اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (1992 – 1993) وأخيرا نقل أعمالها إلى انكتاد (من 1993 حتى الآن). وفي إطار هذه الجهود تم إصدار سلسلة تقرير الاستثمار الدولي ومجلدات موسوعة الاستثمار الدولي ومجلدات مجلة الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر مراجع هامة في مجالها.

نلخص في الجدول أدناه برامج التعاون الفني وبناء المقدرة التي تقدمها انكتاد والتي أفادت منها الدول العربية خلال العام:

اسم البرنامج	الهدف	إفادة الدول العربية خلال عام 2004
مراجعات السياسة الاستثمارية Investment policy Review (IPR)	لتحليل البيئة التشريعية والإجرائية لمناخ الاستثمار اقتراح توصيات محددة للتطور.	انجاز تقرير المراجعة في الجزائر(من أصل 3 تقارير أنجزت) متابعات لتنفيذ توصيات تقارير المراجعة في الجزائر ومصر (من أصل 10 مراجعات).
أدلة استثمارية Investment Guides	مساعدة الدول الأقل نموا على إعداد دليل للاستثمار الأجنبي المباشر للقطر بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية (منذ 1998).	موريتانيا (من أصل 4 دول اقل نموا أنجزت الأدلة لها) وتسلمت انكتاد خلال العام 11 طلبا من دول أخرى 3 منها تحت الإعداد.
مخطط دليل الترويج للاستثمار لأفضل الممارسات Blue Book on Best Practices in Investment Promotion & Facilitation	مساعدة الدول الأقل نموا لتحسين مناخ الاستثمار واستراتيجية الترويج وتحديد معيقات الاستثمار لمعالجتها بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية والمجلس الاستشاري للاستثمار.	لا يوجد (فقط أفادت لاوس وكمبوديا) هنالك 49 دولة تصنف على أنها اقل نموا منها 5 دول عربية (اليمن والسودان وجيبوتي والصومال وموريتانيا).

اسم البرنامج	الهدف	إفادة الدول العربية خلال عام 2004
الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتدريب Advisory Services for Investment and Training (ASIT)	لتعزيز القدرة على جذب والإفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتدريب الكوادر الوطنية والدبلوماسيين على الجيل الثالث من تقنيات الترويج لبناء الانطباع العام واستهداف المستثمر وتدريب الدبلوماسيين في البعثات الخارجية وكيفية تحسين السياسات والبيئة التشريعية والمؤسسية للاستثمار وكيفية وضع وتطبيق استراتيجيات الترويج للاستثمار للقطر ككل أو لقطاع محدد وتحليل أفضل الترتيبات المؤسسية لهيئة الترويج والتدريب على جمع المعلومات وقواعد البيانات.	الأردن والبحرين ولبنان والسعودية ومصر والمغرب وجيبوتي.
قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Statistics	دعم جهود الدول النامية لوضع نظام دولي لبيانات ومسوحات الاستثمار.	تم تنفيذ 3 برامج تدريبية بالتعاون مع اسكوا في سلطنة عمان (ابريل 2004) وكل من السعودية وسوريا (يوليو 2004) اعد دليل من 4 أجزاء لإيضاح كيفية تجميع وتحليل وتصنيف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.
برنامج (الحوكمة) في هيئات تشجيع الاستثمار Good Governance in Investment Promotion and Facilitation(GGIP)	برنامج جديد لقياس معايير حسن الإدارة لدى الأطراف المعنية بالترويج للاستثمار.	دخلت 5 دول نامية في أفريقيا (غير عربية) في المرحلة الأولى من 2002 إلى 2003 ومازال قيد التطوير.
برنامج امبريتك EMPRETEC	دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمار من خلال تأسيس مراكز بالتعاون مع أطراف قطرية.	28 دولة أفادت منها الأردن وفلسطين والمغرب (بدأ البرنامج عام 2000).
برنامج التعاون الفني للشعب الفلسطيني	بدأ البرنامج منذ 1983 وهو مستمر حتى الآن بهدف تقديم الدعم لقطاعات التجارة والتمويل والخدمات للشعب الفلسطيني.	صدر تقرير يفصل هذه المساعدة خلال عام 2004 في مجالات بناء القدرات والسياسات الجارية وتيسير التجارة والإدارة المالية واستراتيجيات التنمية والاستثمار والمؤسسات في إطار دعم استراتيجيه التنمية الفلسطينية.

وقد قامت انكتاد خلال العام بإعداد عدد من المسوحات التي دخل بها عدد من الدول العربية وأفادت من نتائجها وتشمل:

المسح	الانجاز عام 2004
تطبيقات الحكومة الالكترونية في مجال الترويج للاستثمار e-government applications (the use of IT tools) in the field of investment promotion	نفذ المسح بالتعاون مع وايبا خلال الفترة سبتمبر – أكتوبر 2004 ونتج عنه تقرير وتوصيات وبرنامج تدريبي حول استخدام التطبيقات الالكترونية في عرض الفرص الاستثمارية وتحسين الإجراءات واستهداف المستثمر.
تقييم أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر Global Investment Prospects Assessments (GIPA)	صدر في أكتوبر 2004 تقرير Prospects for Foreign Direct Investment and the Strategies of Transnational Corporations, 2004-2007 استنادا إلى ثلاثة مسوحات أعدتها انكتاد خلال العام في أوساط هيئات تشجيع الاستثمار وعينة مختارة من الشركات متعددة الجنسيات وعدد من الخبراء في الاستثمار الأجنبي المباشر.
مسح لتوقعات هيئات تشجيع الاستثمار Worldwide Survey on IPAs	الثاني من نوعه وشمل 158 هيئة ونفذ خلال الفترة يناير – مارس 2004، ودخلت نتائجه في التقرير أعلاه. وكان المسح الأول قد اعد عام 2003 بالتعاون مع مجلة كوربوريت لوكيشن.

وأصدرت انكتاد خلال العام عددا من المطبوعات المتخصصة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، شملت:

المطبوعة	الانجاز عام 2004
تقرير الاستثمار الدولي 2004 World Investment Report 2004	محور تقرير عام 2004 "الاستثمار في الخدمات" يصدر سنويا منذ عام 1991 حصل على تغطية إعلامية في 1506 صحف في أنحاء العالم منها عدة صحف عربية في الكويت ولبنان ومصر التي أطلق منها التقرير في آن واحد.
موسوعة الاستثمار الأجنبي 2004 World Investment Directory 2004	صدرت عام 2004 الموسوعة الخاصة بأمريكا اللاتينية تصدر منذ 1996 دوريا وتغطي المناطق الجغرافية المختلفة بالتناوب.
موسوعة اتفاقيات الاستثمار الدولية Compendium of International Investment Instruments	صدر خلال العام المجلدان الحادي عشر والثاني عشر صدر المجلد الأول عام 1996.

المطبوعة	الانجاز عام 2004
مجمع الاتفاقيات الثنائية للاستثمار Compilation of Bilateral Investment Treaties	ترصد انكتاد تطورات الاتفاقيات الثنائية منذ عام 1989. وقد تم توقيع 7 اتفاقيات ثنائية خلال الدورة الحادية عشرة لانكتاد في البرازيل في شهر يونيو 2004. تتوافر قاعدة بيانات وفق الدول وبينها 19 دولة عربية.
مجلة الشركات متعددة الجنسيات TNCs Journal	صدر خلال العام ثلاثة اعداد من المجلة: المجلد 13 رقم 1 في ابريل 2004 المجلد 13 رقم 2 في أغسطس 2004 المجلد 13 رقم 3 في ديسمبر 2004.
ملخصات الاستثمار Investment Briefs	يقدم بشكل مختصر عرض تحليلي لموضوع محوري، وصدر خلال عام 2004: (1) بشأن تطوير قدرة هيئات تشجيع الاستثمار في استهداف قطاع الخدمات. (2) بشأن نشاط مناطق التصدير المؤهلة في جذب استثمارات قطاع الخدمات .

ومن جهة أخرى تقدم انكتاد مجموعة من الخدمات من خلال الانترنت تشكل مصدرا مهما لبيانات ومعلومات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الترويج للاستثمار تفيد منها الدول العربية، تشمل:

الخدمة	عنوان الموقع الشبكي
إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Statistics	www.unctad.org/fdistatistics
اتفاقيات الاستثمار الدولية International Investment Instruments (IIIs) Online	www.unctad.org/iia
بوصلة الاستثمار Investment Compass تضم 52 دولة نامية وأطلقت عام 2003 سجلت استخدام أكثر من 1200 زائر لها خلال عام 2004، 20 % من هيئات تشجيع الاستثمار.	www.compass.unctad.org

الخدمة	عنوان الموقع الشبكي
الخريطة الاستثمارية Investment Map تضم 80 دولة وأطلقت عام 2004 بالتعاون مع ميجا ووايبا والمركز الدولي للتجارة وتشمل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادلات التجارية والتعريفة الجمركية للسلع وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات وهدفها تحديد قطاعات الأولوية للاستثمار وتحديد الدول المنافسة وتحديد الفرص الثنائية للدول النامية ومساعدة الشركات متعددة الجنسيات للتعرف على مدى جاذبية الاستثمار فيها.	www.investmentmap.org
بوابة الاستثمار Investment Gateway طورتها انكتاد وتشمل منبرا لإدارة أربعة محاور هي الفرص الاستثمارية، المستثمرون، وأحوال الاستثمار، ومصادر المعلومات. كما يتم من خلالها تنسيق جهود مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار.	www.investway.org

كما تنظم انكتاد عددا من الاجتماعات السنوية التي تبحث فيها القضايا الخاصة بالاستثمار والترويج، وتشارك الدول العربية بوفود إليها، وتشمل:

الاجتماع	الهدف	الانجاز عام 2004
الاجتماعات الدورية للجمعية العمومية لانكتاد.	تجتمع مرة كل 4 سنوات وتحدد استراتيجية العمل المقبلة في ضوء المستجدات مع مراجعة الانجازات .	عقدت الدورة الحادية عشرة لانكتاد في البرازيل يونيو 2004، صدر عنها "إعلان توافق ساوباولو" و "إعلان روح ساوباولو". كان قد عقد الاجتماع العاشر في تايلند عام 2000.
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.	تجتمع سنويا في يناير للتداول في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الترويج القطرية وتأثير السياسات الايجابية على مناخ الاستثمار بين مسؤولي الدول النامية وعدد من الخبراء وانكتاد ويتغير الموضوع المحوري كل عام.	الدورة الثامنة عقدت في جنيف يناير 2004 ناقشت الاستثمار في الخدمات وتنامي احتياجات التدريب في المفاوضات في اتفاقيات الاستثمار الدولية. عقدت الدورة الأولى عام 1996.

الاجتماع	الهدف	الانجاز عام 2004
المجلس الاستشاري للاستثمار.	تأسس عام 2001 بالتعاون بين انكتاد وغرفة التجارة الدولية لغرض مساندة الدول الأقل نموا في تحسين قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تنافسية القطر والبنية المؤسسية للأعمال.	عقد في البرازيل خلال يونيو 2004 صدر عنه اتفاق تقديم الدعم الفني لكل من أوغندا ولاوس وكمبوديا. عقد الاجتماع الثالث في طوكيو نوفمبر 2003.

3.3.5 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) UNIDO

قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) خلال العام في إطار إدارة الترويج للاستثمار والتكنولوجيا التي تشكل مع الإدارات الأخرى السبع حزمة متكاملة من الخدمات الفنية التي تقدم الدعم للدول النامية والأقل نموا ودول الاقتصادات المتحولة لتعزيز تنافسيتها وقدرتها على تحديث وتطوير القطاع الصناعي والصادرات الصناعية وإقامة قواعد بيانات صناعية وقطاعية وتكوين التجمعات الإنتاجية ودعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والاهتمام بالدعم المؤسسي للتكنولوجيات الجديدة وتوطين ونقل التكنولوجيا لهذه الدول وتحسين السياسات الصناعية والالتزام بالمعايير البيئية والإدارة الرشيدة وتنمية الإبداع ومقابلة مواصفات الجودة. وقد أفادت الدول العربية خلال العام من البرامج التالية:

اسم البرنامج	إفادة الدول العربية خلال عام 2004
مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا Investment and Technology Promotion Offices (ITPO)	أسس مكتب ITPO في البحرين منذ عام 1996 لتعزيز القدرات الفنية والشراكات الصناعية بين البحرين وأقطار العالم وتنمية جهود الترويج لجذب الاستثمارات ونقل الخبرة للكوادر المحلية ومن إنجازاته: ● دعم قطاع الألمونيوم، وعرض فرص استثمارية فيه. ● المساعدة في إصدار دليل الاستثمار في البحرين ● إنشاء حاضنة تطوير الأعمال في البحرين Business Incubator ● إنشاء مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة في منطقة الحد الصناعية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتدير يونيدو شبكة دولية لهذه المراكز ضمنها البحرين.

اسم البرنامج	إفادة الدول العربية خلال عام 2004
المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار Arab Regional Centre for Entrepreneurship & Investment Training (ARCEIT)	أنشئ في إطار مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين عام 2001 قدم برنامج متكامل لتنمية رواد الأعمال المحتملين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترويج الاستثمار (EDIPP) الذي نظم في إطاره خلال عام 2004 (3) برامج بمشاركة (46) شخص من رواد الأعمال المحتملين في البحرين. ومنذ إنشائه استفاد منه 160 شخص وقدم استشارات فنية لحوالي 230 شخص آخر وساهم في تأسيس 45 منشأة أعمال. إثر نجاحه توسعت برامجه إلى كل من الأردن، السعودية، الكويت (التي شهدت تأسيس برنامج مماثل وحاضنة أعمال) وسوريا في مجال تدريب المدربين وتدريب رواد الأعمال المحتملين وتعزيز قدرة الترويج وقريبا ستنفذ برامجه في كل من لبنان واليمن والسودان. أطلق صندوق رأس المال المخاطر من قبل بيت التمويل الكويتي بالتعاون مع المركز بقيمة 50 مليون دولار بهدف دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية على رأسها البحرين استثمر منها 23 مليون دولار في مشروعات صغيرة ومتوسطة في البحرين حتى نهاية 2004. إطلاق مبادرة لتدريب وتنمية رائدات الأعمال بالتعاون مع جمعية سيدات الأعمال في البحرين منذ عام 2003 وهي الأولى في المنطقة وتم إدخال برنامج مماثل في السعودية عام 2004 (WEDP) أطلق منتدى جمعيات رواد الأعمال الشباب في نهاية عام 2004. سجل المركز العديد من قصص النجاح في البحرين ودول عربية أخرى خاصة الأردن في أوساط رواد ورائدات الأعمال ممن استفادوا من الدعم الفني للمركز وبرامجه المعدة خصيصا لتحقيق أغراضه. تم خلال العام التدريب على برنامج COMFAR III بمشاركة 16 شخص من البحرين والكويت والسعودية وقطر ومصر والأردن وفلسطين. بحث مشروع إقامة حديقة تكنولوجية في البحرين من قبل بيت التمويل الكويتي لتنويع القاعدة الصناعية في البحرين

اسم البرنامج	إفادة الدول العربية خلال عام 2004
وحدات تشجيع الاستثمار Investment Promotion Units (IPU)	وحدات IPU في الأردن (دعم قطاعات الزيتون والرخام وغيره)، مصر، المغرب، تونس في إطار مخطط متكامل لدعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة تدير يونيدو شبكة عربية متوسطية لهذه الوحدات
شبكة التجمعات الإنتاجية SMEs Clusters & Networking Development	تونس، المغرب
مراكز تعاقدات المقاولات من الباطن والشراكات Subcontracting & Partnerships Exchanges(SPX)	أقيمت مراكز في 6 دول عربية هي الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، قطر، السعودية من أصل 65 مركزا في 35 دول نامية. أقيم مشروع مشترك مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية GOIC. تهدف هذه المراكز إلى تشجيع تكوين روابط إنتاجية بين قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة لتحسين قدرات الأولى الفنية والتسويقية ودخولها في عمليات ذات قيمة مضافة عالية تسهل ولوجها الأسواق العالمية ومطابقة احتياجات الموردين المحليين والدوليين.
برنامج تطوير عمليات التزويد Supply Chain Development Programme (SCDP)	أطلق البرنامج في مصر وتونس. يهدف البرنامج إلى تعزيز الإنتاجية والجودة والشراكات والاندماج في الأسواق.
برنامج الإدارة بمفاهيم الجودة الشاملة Introduction of Total Quality Management	قصة نجاح في البحرين تم بموجبها تدريب كوادر وطنية في إدارة المواصفات في وزارة الصناعة والتجارة على كيفية تنفيذ وإدخال معايير الايزو للجودة والمواصفات وتكوين مدربين محليين بدأت عام 1996. ما زال المشروع قائما.

تقدم يونيدو مجموعة من البرمجيات التي تستهدف تحسين تنافسية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنمية الصناعية للدول النامية وتشمل هذه البرمجيات الحزمة التالية:

اسم البرنامج	الهدف منه
BEST – Business Environment Strategic Toolkit	يساعد الشركة على تحويل استراتيجياتها إلى مجموعة من الأهداف القابلة للقياس ويحسن الإدارة الكلية للموارد.
FIT – Financial Improvement Toolkit	يساعد على اختيار الإستراتيجية الأفضل التي تحقق الأهداف طويلة المدى لجهة تعزيز الموقع التنافسي في قطاع الصناعة الذي تعمل به.
PHAROS– Business Navigator + "Produce Plus"	برنامج شامل لمراقبة أداء الأعمال ويتكامل مع برنامج (Produce Plus) للتحليل والمراجعة في قطاع الصناعات التحويلية وبيانات الإنتاج والتكلفة والجودة.
MCCT – Measurement Control Chart Toolkit	برنامج يساعد على تطبيق معايير ضمان الجودة وفق معايير الايزو.
OUTSOURCING 2002	برنامج لتسهيل إدارة قواعد البيانات بشأن شركات المقاولات والشركات الصناعية لمساندة مراكز تعاقدات المقاولات (SPX) من الباطن والشراكات.
حزمة برمجيات كومفار Computer Model for Feasibility Analysis and Reporting (COMFAR) COMFAR III Expert COMFAR III Business Planner COMFAR III Mini Expert	تستخدم هذه البرمجيات لإدارة الموارد المالية وتحليل المشاريع الصناعية وغير الصناعية للمديين القصير والمتوسط سواء كانت المشاريع جديدة أو توسعة أو ضمن برامج خصخصة.
شبكة اليونيدو لتبادل المعلومات http://exchange.unido.org	خدمة على الموقع الشبكي للبحث عن قواعد المعلومات بشأن الشركات والقطاعات الصناعية ويمكن تكييفها حسب المستخدم.

4.3.5 الشبكة الاورومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار (انيما) ANIMA

أفادت خلال العام ثماني هيئات عربية لتشجيع الاستثمار من مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين من عضويتها في **الشبكة الاورومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار (انيما)**، التي تمثل شراكة بين الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية ومدة المشروع الأصلية 36 شهرا، ويدير الشبكة تجمع لهيئات تشجيع الاستثمار في فرنسا وايطاليا والمغرب. وتهدف إلى دعم أواصر علاقات التعاون الأوروبية المتوسطية والترويج للمنطقة المتوسطية ونقل المعرفة والخبرات إليها وإقامة شبكات علاقات وقواعد بيانات لتدفقات الاستثمار والفرص الاستثمارية.

ومن خلال الرصد السنوي للمشروعات الاستثمارية الجديدة (MIPO) الذي تصدره انيما وتحدثه دوريا، تبين أن من أصل 400 مشروع (بقيمة 25.5 مليار دولار) أنجز في منطقة الشراكة الأوروبية المتوسطية خلال العام استقطبت الدول العربية الثمان 310 مشروعا بنسبة 78 % من إجمالي عدد المشروعات وبقيمة بلغت 20.5 مليار دولار بنسبة 80 % من القيمة الإجمالية.

نلخص في الجدول أدناه برامج التعاون الفني وبناء المقدرة التي تقدمها **(انيما)** والتي أفادت منها الدول العربية خلال العام:

نوع البرنامج	إفادة الدول العربية خلال عام 2004
ورشات تدريبية محلية	فلسطين: تدريب الكوادر المحلية على مهارات الاتصال ومعلومات السوق وإدارة المشاريع الكترونيا (يناير و مايو 2004). لبنان: جمع وتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (مايو 2004). الجزائر: إستراتيجية رعاية المستثمر بالتعاون مع وايبا والتطبيق المحلي لمبادرة رجل الأعمال الرائد MEDA Entrepreneur (مايو 2004). سوريا: تشجيع جذب الاستثمار من خلال تحليل مناخ الاستثمار وأهمية تأسيس هيئة لتشجيع الاستثمار (يونيو 2004). الأردن: استهداف المستثمر (نوفمبر 2004). مصر: بناء الانطباع العام ورعاية المستثمر نوفمبر 2004 ، على هامش مؤتمر "استثمر في مصر".

نوع البرنامج	إفادة الدول العربية خلال عام 2004
ورشات تدريبية إقليمية	الورشة الإقليمية الثانية (المغرب مارس 2004) والثالثة (فرنسا، ديسمبر 2004) لمسؤولي المواقع الشبكية في هيئات تشجيع الاستثمار. الورشة الإقليمية الثانية حول مبادرة رجل الأعمال الرائد MEDA Entrepreneur (تركيا، فبراير 2004) والثالثة (فرنسا، ابريل 2004) تستهدف المستثمرين المهاجرين وتشجعهم على العودة للاستثمار في أقطارهم. ورشة إقليمية لاستهداف المستثمر ومعلومات السوق (قبرص، يونيو 2004). الورشة الإقليمية الثانية للباحثين الاقتصاديين (فرنسا، مارس 2004) للتباحث في مرصد المشاريع الاستثمارية (MIPO) وعدة مواضيع تهم المنطقة وجاذبيتها للاستثمار وإطلاق مبادرة شبكة لمعلومات السوق Med-Intelligence. ورشة إقليمية للتسويق الاستراتيجي وبناء الانطباع العام (فرنسا، ديسمبر 2004) بالتعاون مع وايبا ومشاركة عدد من الدول خارج دول الميدا (MEDA) منهم الإمارات. ورشة إقليمية حول التكيف مع احتياجات المستثمر (تركيا، ديسمبر 2004) أفاد منها الأردن والجزائر والمغرب.
تدريب في الموقع	أفاد شخصان من مصر والمغرب في موقع مسؤولية متقدم من التدريب في مقر (انيما) بمرسيليا بفرنسا لمدة عام كامل، وشخصان من تونس والمغرب للتدريب لمدة شهرين لكل منهما، وشخص من المغرب لمدة 6 أسابيع في اسبانيا.
قواعد بيانات ومعلومات	مرصد المشاريع الاستثمارية (MIPO) قاعدة رصد الاهتمامات (SMILE)
دراسات ومطبوعات	● نشرة دورية: صدر خلال العام 3 أعداد من نشرة (أنيما) تلخص الأنشطة وتستعرض الانجازات والبرامج المقبلة في يناير ومايو وأكتوبر 2004 على التوالي. ● دراسات: 1 – صناعة المنسوجات والألبسة في منطقة (ميدا). 2 – تقييس أداء هيئات تشجيع الاستثمار في منطقة (ميدا). 3 – تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة (ميدا). 4 – أدلة استثمارية.
الموقع الشبكي www.animaweb.org	يزوره بالمعدل 10 آلاف شخص شهريا ويحدث باستمرار، وتم تأسيس شبكة انترانت للأعضاء فقط. تتوافر فيها نسخ من الإصدارات وقواعد للفرص الاستثمارية والبيانات القطاعية والقطرية لدول منطقة (ميدا) باللغتين الانجليزية والفرنسية .

5.3.5 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) MIGA

تهدف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) إلى تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة من خلال تقديم خدمة ضمان المخاطر السياسية للاستثمار المتجهة لهذه الدول، ومن جهة مكملة تقدم من خلال إدارة خدمات تسويق الاستثمار خدمة الدعم الفني لبناء القدرات وتعميق المعرفة من خلال البرامج التدريبية والأدلة والإصدارات المتخصصة بتقنيات الترويج للاستثمار والتنسيق مع المؤسسات الدولية والإقليمية وهيئات تشجيع الاستثمار لغرض تعزيز قدرتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير استراتيجيات هذه الهيئات وإصلاح البيئة المؤسسية والتنظيمية لدولها. وفي هذا الإطار أفاد عدد من الدول العربية (17 دولة عربية عضواً في (ميجا) من أصل 142 دولة نامية و22 دولة متقدمة) من مجموعة من الخدمات والأنشطة ومبادرات الدعم الفني التالية خلال العام:

- عرض تقديم خدمات دعم فني إلى لبنان والأردن للتدريب على إدارة العلاقة مع العملاء واستخدام معلومات السوق وتعزيز القدرات الترويجية للكوادر الوطنية.
- النظر في دعم قدرة العراق لتطوير جهوده في جذب الاستثمارات المباشرة (مع انه ليس دولة عضوا بعد في ميجا) والالتقاء بمسؤولين عراقيين لبحث ذلك وكيفية الإفادة من خدمات (ميجا).
- تركيز خدمة الدعم الفني للمغرب في مجال الترويج الجهوي لمنطقة طنجة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال مكتب تطوير المشاريع في الرباط (NAED).

أما لجهة تعميم المعرفة بمستجدات تقنيات الترويج وآليات الترويج الالكتروني فقد أصدرت (ميجا) مجموعة من المطبوعات التعريفية والدراسات والمسوحات المختصة لتعميم المعرفة في الاستثمار الأجنبي المباشر وصناعة الترويج خلال العام، شملت:

- **النشرة الشهرية لأخبار الايبانت** IPAnet Briefing، **وقد صدر المجلد السابع (يشمل 12 عددا) لعام** 2004.
- **النشرة الفصلية لأنشطة ميجا وعملياتها، المجلد** 12 (4 **أعداد**).
- **دراسة: نظرة تقييمية للفرص الاستثمارية في أفريقيا، مارس** 2004.

وفي هذا السياق تقدم (ميجا) خدمة الكترونية من خلال أربع شبكات معلومات متخصصة في الانترنت تشكل مصدرا مهما لبيانات ومعلومات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقنيات الترويج للاستثمار وللفرص والأدلة الاستثمارية التي تفيد الدول النامية وبينها الدول العربية، تشمل:

الخدمة	الهدف	الموقع الشبكي
1. المركز الافتراضي للترويج للاستثمار FDI Promotion Center	أطلق مطلع عام 2004، يستهدف تقديم خدمة التدريب الالكتروني لجميع العاملين في مجال الترويج ويوفر مصدرا متكاملا للمادة العلمية الخاصة بعلم الترويج على شبكة الانترنت ومنها حزمة أدوات الترويج للاستثمار التي سبق أن طورتها (ميجا) ومصادر أخرى لأدوات الترويج ولاحقا سيضاف التعليم الالكتروني online . دخلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في اتفاقية تعاون لإصدار نسخة باللغة العربية للمركز الافتراضي وستكون هنالك نسخ بعدة لغات محلية أخرى.	http://www.fdipromotion.com
2. شبكة معلومات الاستثمار FDIXchange	أطلقت عام 2002، تقدم خدمة متخصصة مباشرة للدول والمناطق والقطاعات الاستثمارية التي تهم المستخدم.	http://www.fdixchange.com
3. شبكة تشجيع الاستثمار IPAnet	أطلقت عام 1998 وتشكل منبرا لهيئات تشجيع الاستثمار والأطراف الأخرى الداخلة في العملية الاستثمارية وتوفر معلومات قطرية وقطاعية وللفرص الاستثمارية والتطورات في البيئة الاستثمارية، تدخل بها 16 هيئة تشجيع استثمار ومنطقة حرة من 13 دولة عربية .	http://www.ipanet.net
4. شبكة الخصخصة Privatizationlink	أطلقت عام 1999 تقدم خدمة عرض الفرص الاستثمارية التي تتم خصخصتها والدول التي تطرح هذه البرامج.	http://www.privatizationlink.com

6.3.5 مكتب الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس) FIAS

يقدم مكتب **الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي** (فياس) التابع لمجموعة البنك الدولي مجموعة من الخدمات والاستشارات المتخصصة لدعم قدرة الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وتعزيز جهودها التنموية وفقا لطلب القطر النابع من احتياجاته من خلال عشرة مجالات تشمل:

- الدراسات التحليلية لمناخ الاستثمار،
- القيود الإجرائية المعيقة لمناخ الاستثمار،
- البيئة التشريعية والإجرائية،
- سياسات المنافسة،
- النظام الضريبي والحوافز،
- جهود ترويج الاستثمار،
- بناء شبكات العلاقات الأمامية والخلفية،
- المسؤولية الاجتماعية للشركات،
- تأسيس قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر،
- برامج الدعم الفني بالتنسيق مع أطراف أخرى.

كما تعد (فياس) عدة مطبوعات مختصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار تفيد كمراجع دائمة تشمل:

- أوراقا تعريفية غير دورية (صدر منها 16 ورقة)،
- تقارير قطرية (8 تقارير)،
- سلسلة نظرات للاستثمار الأجنبي المباشر (11 تقريرا)، أوراق قدمت في ندوات لفياس (12 ندوة) ووثائق مؤتمرات شاركت بها (فياس).

وقد أفادت دولتان عربيتان مباشرة خلال العام 2004 من خدمات (فياس):

- سوريا: تمثل في طلب الحكومة السورية من (فياس) إعداد دراسة تحليلية للبيئة التشريعية (مراجعة قانون الاستثمار رقم 10 وتعديلاته) والإجرائية والمؤسسية استنادا لمسوحات مناخ الاستثمار التي أجريت تم من خلالها تحديد ابرز القضايا التي تحتاج إلى معالجة.
- العراق: أفاد العراق من برنامج تدريبي لسيدات الأعمال عقد في فانكوفر بكندا.

وفي إطار جماعي، أفاد عدد من الدول العربية من دورة تعليمية نظمتها (فياس) بالتعاون مع المنظمة الدولية لقوانين التنمية Development Law Organization في روما حول إصلاح أنظمة الاستثمار، حضرها عدد من المعنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا MENA).

ومن جهة أخرى، تعاونت (فياس) مع البنك الدولي خلال العام لانجاز عدد من المهام في بعض الدول العربية منها المشاركة في كل من البعثة الميدانية المختصة بدراسة وتحليل **الاقتصاد الليبي** وإعداد مسح جديد لمناخ الاستثمار في **المغرب** ومشروع لدعم استراتيجيات القطر في **تونس**. كما شاركت في عدة فعاليات ومؤتمرات خاصة بالمنطقة.

وبوجه عام، منذ عام 1991 حتى عام 2004 أفادت 14 دولة عربية بشكل متفاوت من 47 برنامج دعم فني قدمته (فياس) بناء على طلب هذه الدول، كما هو مبين في الجدول أدناه.

التسلسل	القطر	عدد المشاريع - الفترة الزمنية	نوعية الخدمات
1	الجزائر	3 مشاريع 2001 – 1993	3 دراسات تحليلية (diagnostic) لبيئة الاستثمار ومعوقات الاستثمار واستهداف الاستثمار
2	مصر	6 مشاريع 2001 – 1991	دراستان تحليليتان لبيئة الاستثمار والمؤسسات 1 استراتيجية الترويج 1 تأسيس قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر 1 معوقات إدارية 1 روابط خلفية
3	الأردن	5 مشاريع 2003 – 1993	دراستان تحليليتان لإستراتيجية الترويج ومناخ الاستثمار 1 معوقات الاستثمار 1 سياسة الاستثمار (القانون) 1 المؤسسات
4	الكويت	5 مشاريع 2003 – 1998	دراسة تحليلية واحدة لحوافز الاستثمار 1 معوقات الاستثمار 3 سياسة الاستثمار (القانون)
5	لبنان	3 مشاريع 2000 – 1994	دراستان تحليليتان لاستراتيجية الترويج ومناخ الاستثمار 1 المؤسسات

التسلسل	القطر	عدد المشاريع - الفترة الزمنية	نوعية الخدمات
6	المغرب	3 مشاريع 2001 – 1991	1 سياسات الاستثمار (القانون) 1 مؤسسات (ترويج لقطاعات محددة في الصناعات التحويلية) 1 سياسة الاستثمار (إستراتيجية ترويج)
7	سلطنة عمان	مشروع واحد 1994	1 مؤسسات (تكوين وحدة ترويج في وزارة الصناعة والتجارة)
8	قطر	مشروع واحد 2000	دراسة حول سياسة الاستثمار (القانون)
9	السعودية	5 مشاريع 2003 - 1991	دراسة تحليلية واحدة لمناخ الاستثمار 2 معوقات الاستثمار 1 إستراتيجية الترويج 1 سياسة الاستثمار (مؤسسات)
10	سوريا	مشروع واحد 2004	1 سياسة الاستثمار (قانون) هدفت لمراجعة القانون رقم 10 و تعديلاته
11	تونس	5 مشاريع 2003 – 1995	1 حوافز الاستثمار 1 إستراتيجية الترويج 1 مؤسسات 1 مؤسسات/ إستراتيجية الترويج 1 إستراتيجية الترويج
12	الإمارات	مشروع واحد 1993	دراسة تحليلية واحدة لمناخ الاستثمار
13	فلسطين	4 مشاريع 2002 – 1995	دراستان تحليليتان لمناخ الاستثمار والبيئة التشريعية 1 سياسة الاستثمار 1 سياسة الاستثمار (قانون)
14	اليمن	4 مشاريع 2002 – 1992	دراسة تحليلية واحدة لمناخ الاستثمار 2 مؤسسات 1 سياسة الاستثمار (قانون)

7.3.5 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ESCWA

واصلت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) دعمها الفني لثلاث عشرة دولة عربية عضوا فيها (بينما تدخل 9 دول عربية في عضوية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا) من خلال العديد من البرامج والأبحاث والمبادرات التي تشرف عليها وتهدف بمجملها إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتسريع التكامل العربي القطاعي والاندماج في اقتصاد العولمة وتعميم المكتسبات الاجتماعية والإنسانية وتحسين الإدارة الكلية (مبادئ الحكم السليم).

ولتحقيق أهدافها، تم خلال العام تنظيم 63 اجتماعا وورش عمل إقليمية ووطنية ولقاءات خبراء وحلقات حوار وندوات في عدة مجالات منها المنتدى الثاني لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية واجتماع المنسقين الوطنيين لبرنامج المقارنات الدولية في منطقة غربي آسيا ومؤتمر تمويل التنمية في الدول العربية واجتماع خبراء بشأن تحسين نظم الرصد البيئي في منطقة الاسكوا.

ولعل من أهم الأنشطة التي تواصلت خلال العام تنظيم ورشتي عمل وطنيتين في السعودية وسلطنة عمان (مايو 2004) لتدريب كوادرهما الوطنية على جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تنفذه الاسكوا بالتعاون مع (انكتاد) منذ عام 2002. وتغطي المرحلة الأولى منه 5 دول عربية (الأردن، البحرين، سوريا، سلطنة عمان، السعودية). ويهدف المشروع إلى تحسين نوعية الإحصاءات الوطنية لجهة جمع ونشر وتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر **الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا لعام** 2004 الذي يصدر للعام الثالث على التوالي من التقارير التجميعية المهمة التي توضح مدى قدرة الاقتصادات العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اختيار عدد من المؤشرات الرئيسية لقياس حصة الدول العربية في الاقتصاد العالمي تشمل أساسا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في الخدمات، وضع السياحة في الدول العربية، التطورات الرئيسية في المفاوضات التجارية الدولية والتنمية الاقتصادية بعد مؤتمر كانكون وصفقة يوليو ومستجدات عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية، والآثار المحتملة على الدول العربية من توسيع الاتحاد الأوروبي واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة.

ومن جهة أخرى يرصد **الاستعراض السنوي** مدى التقدم في مجال التكامل الإقليمي العربي خلال العام في مجال التجارة العربية البينية وفي تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (17 دولة عربية عضو فيها) واتفاقية اغادير (الأردن، مصر، تونس، المغرب) والاستثمارات العربية البينية (وفق قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار) والسياحة العربية البينية والتجارة في الخدمات.

كما تناول **الاستعراض السنوي لعام** 2004 التطورات المستجدة في المدخل القطاعي للتكامل العربي لجهة:

- رفع مستوى التكامل الإقليمي في قطاع النقل من خلال: اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، اتفاق السكك الحديدية في المشرق العربي، التعاون في مجال النقل البحري بين دول المنطقة.
- تسهيل التجارة والنقل لجهة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والإجراءات الجمركية والأمن والسلامة وخصخصة تشغيل الموانئ ومحطات الحاويات.
- قطاع الطاقة من خلال مشاريع الربط الكهربائي العربي، مشاريع شبكات الغاز الطبيعي بين الدول العربية، إعادة تنظيم قطاع الطاقة الكهربائية في الدول العربية، الآلية الإقليمية لتطوير استخدامات الطاقة من اجل التنمية المستدامة.
- قطاع المياه من خلال إنشاء المجلس العربي للمياه وتكامل إدارة الموارد المائية المشتركة، وتعاون دول الخليج في مجال تحلية المياه.
- قطاع البيئة لجهة تنفيذ مقررات مؤتمر جوهانسبورج ومبادرة التنمية المستدامة، تقييم الوضع البيئي الإقليمي، تعزيز التعاون في مجال الصرف الصحي.
- قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نحو بناء مجتمع معلومات إقليمي والمحتوى الرقمي العربي لأسماء النطاقات العربية على الانترنت، المبادرات الإقليمية للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وعبر الكابلات البحرية للفايبر اوبتك ومنظومة فالكون المرتبطة مع شبكة فلاغ.

وفي الختام أوصى الاستعراض السنوي للاسكوا **بأهمية توفير بيئة استثمارية مناسبة من اجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وعودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة والإسراع باستكمال إجراءات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وتطبيق إجراءات تسهيل التجارة وتبادل الخبرات بين الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتلك التي تسعى للعضوية وتفعيل الاندماج الإقليمي من خلال المدخل القطاعي.**

8.3.5 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أوسيد (OECD)

من أهم الأنشطة التي تدعم الاستثمار والجهود الترويجية التي تقوم بها **منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية** (**OECD**) هي المبادرة التي أطلقتها عام 2004 في إطار **برنامج الاستثمار OECD - MENA Investment Program** والذي يتكون من **مبادرتي "الاستثمار لأجل التنمية" و "الإدارة الرشيدة لأجل التنمية"**، التي تناولها الفصل سابقا في هذا التقرير بهدف تحفيز إصلاحات واسعة من شأنها تعزيز بيئة الاستثمار في الدول العربية وتعميق التأثير التنموي للاستثمار على معدلات النمو وتنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الإفادة من برامج قطرية ذاتيه والإفادة من خبرات مجموعة من المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق هذا الغرض في إطار برنامج تنفيذي محدد مدته 36 شهرا (اعتبارا من يوليو 2004) تكون بموجب ورش عمل إقليمية غطت خمسة محاور وتكفلت بكل محور منها الدول التي

أبدت إستعداداً لتتولى متابعة محاور هذه الورشات كالآتي:

الورشة	المحور	الدول المسئولة عن المتابعة
ورشة العمل الأولى	محور الشفافية والسياسات الاستثمارية المفتوحة	الأردن/ اليابان
ورشة العمل الثانية	محور تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار ومنظمات الأعمال لتكون القوة الدافعة لعملية الإصلاح الاقتصادي	دبي/ لم تحدد بعد
ورشة العمل الثالثة	محور توفير نظام ضريبي مناسب للاستثمار وتقييم الحوافز الضريبية	البحرين/ تركيا
ورشة العمل الرابعة	محور وضع سياسات للقطاع المالي وتطوير المؤسسات التي تدعم تنويع القاعدة الاقتصادية والاستثمارات	السعودية/ المملكة المتحدة
ورشة العمل الخامسة	محور الإدارة الرشيدة للشركات	لبنان/ لم تحدد بعد

وقد نظم عمل ورشات العمل بحيث تكون دورية اجتماعاتها ونوعية الأوراق التي تعدها والمعلومات التي تجمعها ثم المتابعات اللاحقة تتم جميعها في إطار موحد نموذجي لتسهيل آليات استخلاص التوصيات وتقييم البرامج الفعلية على صعيد القطر بعد إنتهاء مدة المبادرة.

وكانت البداية في الاجتماع التمهيدي الذي عقد في اسطنبول (فبراير 2004) حيث تم إيضاح أسباب إطلاق المبادرة وأهدافها والعيوب التي تشوب بيئة الاستثمار في الدول العربية وانخفاض معدلاته والتي لخصت بالتالي: عدم الاستقرار السياسي، عدم وضوح السياسات الاقتصادية الكلية، ضعف المؤسسات، ازدياد المعيقات الإجرائية، ضعف البنية التحتية، عدم كفاية تطوير القطاع المالي، عدم توافر العمالة الماهرة والشركاء المحليين المناسبين، بطء برامج الخصخصة، ضعف الإنتاجية، انتشار الفساد، عدم تنوع القاعدة الاقتصادية، تسارع نمو السكان، ضعف الأسواق القطرية.

ومن هذا المنطلق وجدت هذه الأطراف الدولية أن المنطقة بحاجة إلى جهد ضخم متكامل للإصلاح. تلا ذلك تشكيل اللجنة التسييرية لمبادرة (OECD – MENA) والتي عقدت الاجتماع الأول لها في يوليو 2004 في العاصمة الأردنية عمان، وتم خلالها توزيع ورشات العمل على الأطراف التي تقدمت بذلك ووضع جدول

زمني لتنفيذ المبادرة يستند إلى ثلاث مراحل:

التسلسل	المرحلة	الانجاز المطلوب
1	المرحلة الأولى (يوليو 2004 إلى يونيو 2005)	جمع كافة المعلومات والبيانات المطلوبة وفق المحاور الخمسة من المصادر القطرية والإقليمية والدولية المتوافرة.
2	المرحلة الثانية (يوليو 2005 – يونيو 2006)	تحديد الاحتياجات القطرية للدول المشاركة وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ السياسات والبرامج المحددة التي تصب في تحقيق الخطط الموضوعة.
3	المرحلة الثالثة (يوليو 2006 – يونيو 2007)	متابعة التقدم الذي حصل في المرحلتين السابقتين وتحديد مدى الدعم المطلوب لاستكمال الانجازات من خلال مساندة المجتمع الدولي في نشر الوعي بالقضايا المحلية ووضع الخطط الفعلية وتحديد مجالات المساعدة الفنية، وتختتم هذه الجهود بإجراء تقييم شامل للنتائج التي تمخض عنها برنامج (OECD – MENA) للاستثمار.

وقد عقدت اللجنة التسييرية لمبادرة الاستثمار من أجل التنمية اجتماعها الثاني في الأردن في سبتمبر 2004 وتم تشكيل الفرق الاقتصادية القطرية للتعاون مع منفذي المبادرة وتعميق مشاركة القطاع الخاص العربي وتحديد أهداف محددة وفق الأولوية قابلة للتطبيق والقياس من خلال برنامج زمني محدد. وفي الإطار ذاته، عقد اجتماع تشاوري في باريس في نوفمبر 2004 في مقر الأوسيد وبمشاركة اللجنة الاستشارية للأعمال والصناعة التابعة للأوسيد OECD Business & Industry Advisory Committee (BIAC) وقد دخلت 12 دولة عربية في هذه المبادرة (الجزائر، البحرين، جيبوتي، الإمارات، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، السعودية، سوريا، تونس، اليمن) وعدد من المؤسسات العربية الإقليمية وأخرى دولية.

كما دأبت الأوسيد من خلال المنبر العالمي للاستثمار OECD Global Forum on International Investment (GF11) على بحث كافة المسائل التي تعنى بالاستثمار والسياسات الموائمة والأخذ بالاعتبار قرارات أجندة الدوحة للتنمية عام (2001) وتعهد مونتيري لتمويل التنمية (عام 2002) وإعلان جوهانسبورج للتنمية المستدامة (عام 2002) والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية عام (1995) في كوبنهاجن وكافة القرارات الوزارية الصادرة عن دولها ومدى نجاحها في إرساء المبادئ الدولية لأفضل الممارسات وحسن الإدارة التي تؤدي إلى كفاءة في الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي وتجسير الفجوات القائمة لدى الدول النامية.